مساهماً في تعزيز أداء الجنيه الإسترليني واليورو

«الوطني»: الدولار يواصل تراجعه وسط تزايد توقعات خفض أسعار الفائدة

ارتفاع طلبات الحصول على اعانات البطالة في الولايات المتحدة تواصل تأكيد مرونة سوق العمل

تباطؤ معدل التضخم في المملكة المتحدة إلى 3.9 ٪ مسجلا أدنى مستوى منذ عامين

تراجع قياسي لمؤشر أسعار المنتجين الألماني 0.5 % على أساس شهري

الدولار يواصل تراجعه مقابل الإسترليني واليورو

الذهب يواصل اتجاهه الصعودي

مسؤولو بنك اليابان يقررون الإبقاء على السياسة النقدية دون تغيير

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك الأمريكي إلى 110.7 نقاط في ظل إمكانية تحقيق الهبوط الناعم

بنك الاحتياطي الأسترالي يبقي أسعار الفائدة دون تغيير

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن مؤشر الدولار الأمريكي احتفظ بمساره الهبوطي، وأنهى تداولات الأسبوع مغلقا عند 101.71 نقطة، بعد الانخفاض الحاد الذي شهده في أعقاب الخطاب الحذر الذي ألقاه رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول. وساهم هذا التراجع في تعزيز أداء بعض العملات من نظراء الدولار، إذ اكتسب الجنيه الإسترليني واليورو زخماً مقابل الدولار، لينهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1.1010 و1.2700 على التوالي. في حين شوهد زوج العملات الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني عند مستوى منخفض بلغ 140.9 هذا الشهر، وهي مستويات لم نشهدها منذ أغسطس، ذلك الانخفاض الذي جعل بنك اليابان يشعر بالراحة واتخاذ قرار بإبقاء أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماع السياسة النقدية الأخير الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع. ويبدو أن تراجع الدولار تزامن مع انخفاض سوق السندات، إذ تراجعت عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات إلى نحو 3.84 %، في ظل اتجاه السوق للرهان على خفض أسعار الفائدة خلال الأشهر المقبلة.

المستهلك الأمريكي

كشف تقرير ثقة المستهلكين الأمريكي الذي صدر في ديسمبر عن ارتفاع المؤشر إلى أعلى المستويات المسجلة في خمسة أشهر، إذ بلغت قراءته 110.7 نقطة، أي أعلى من القراءة السابقة البالغة 101.0 نقطة، كما أنها أعلى من الرقم المتوقع البالغ 104.6 نقطة. وأظهر التقرير زيادة الثقة بين كافة الفئات العمرية في الولايات المتحدة، مع تسجيل اعلى معدل نمو في الفئة العمرية 54-35 عاماً التي يبلغ دخلها السنوي 125 ألف دولار وما فوق. ويأتي هذا النمو على الرغم من استمرار المخاوف المتعلقة بارتفاع معدلات التضخم، حيث أشار المستهلكون إلى تخطيطهم لشراء الأصول مثل السيارات والمنازل والأجهزة الرئيسية خلال الستة أشهر المقبلة. وقد تعزى زيادة معدلات الثقة إلى الارتفاع الأخير الذي شهده سوق الأسهم، حيث ارتفعت عدة مؤشرات مثل مؤشر داو جونز وستاندرد أند بورز 500 إلى مستويات قياسية في الربع الأخير من العام 2023، هذا إلى جانب تراجع معدلات التضخم وانخفاض أسعار البنزين.

إعانة البطالة

ارتفع عدد الأمريكيين المتقدمين بطلبات للحصول على إعانة البطالة الجديدة إلى 205 ألف طلب وفقاً لأحدث البيانات الصادرة في ديسمبر، فيما يعد أعلى من الرقم السابق البالغ 203 ألف طلب، إلا انه أقل من الزيادة المتوقعة البالغة 214 ألف طلب. ويساهم هذا الرقم ضمن البيانات الصادرة حديثاً في تعزيز مرونة وقوة سوق العمل، حيث يراقب مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن كثب بيانات التوظيف بحثاً عن مؤشرات حول قوة الاقتصاد، بعد ارتفاع بيانات مبيعات التجزئة بوتيرة أعلى من المتوقع في نوفمبر، والتي أظهرت زيادة بنسبة 0.3 % مقابل القراءة السابقة التي سجلت انخفاضاً بنسبة 0.2 % في أكتوبر. وقد أدت مرونة سوق العمل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة إلى تضاؤل التوقعات بشأن حالة الركود ودعم هدف الاحتياطي الفيدرالي المتمثل في تحقيق هبوطاً ناعماً في معركته ضد التضخم.

الاستهلاك الشخصي

أظهرت بيانات مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الصادرة يوم الجمعة تسجيل تراجع بنسبة 0.1 % على أساس شهري، مقارنة بتوقعات عدم تسجيل نمو. في حين نما مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 2.6 % على أساس سنوي، منخفضاً من 2.9 % في أكتوبر، ومقابل التوقعات البالغة 2.8 %. بينما ارتفع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي (الذي يستثني أسعار المواد الغذائية والطاقة) بنسبة 0.1 % على أساس شهري مقابل التوقعات بتسجيل نمواً بنسبة 0.2 %. وأظهر المؤشر الأساسي ارتفاع الأسعار بنسبة 3.2 % على أساس سنوي، انخفاضا من 3.4 % في أكتوبر، وهو مستوى جديد من الانخفاض لم نشهده منذ منتصف العام 2021. ويبدو أن الأرقام الصادرة تتسق مع ما يريد أن يراه مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي لتحديد ما إذ كانت السياسات الحالية تفرض الضغوط على التضخم، حيث تعتبر قراءة نفقات الاستهلاك الشخصي بمثابة مؤشر مبكر لوضع التضخم في الاقتصاد.

مؤشر أسعار المنتجين

وفقاً لأحدث بيانات مؤشر أسعار المنتجين، انخفضت أسعار السلع التي ينتجها أكبر اقتصاد في أوروبا بنسبة 0.5 % في شهر نوفمبر، مما يعد أسرع وتيرة انخفاض سنوي لهذا المعدل منذ العام 1949، مما يشير إلى استمرار تراجع معدلات التضخم الأيام المقبلة. من جهة أخرى، انخفضت أسعار المنتجين للمنتجات الصناعية الألمانية بنسبة 14.7 % عن العام السابق، وانخفضت صادرات السلع خارج منطقة الاتحاد الأوروبي بنسبة 8.7 %. وتتسق تلك البيانات مع الاتجاه الانكماشي الذي يشهده الاقتصاد الألماني على مدار التسعة أشهر الماضية. بينما يتداول زوج العملات اليورو مقابل الدولار الأمريكي حالياً عند أعلى مستوياته منذ أربعة أشهر عند 1.10288، مما قد يعزى إلى الضغوط البيعية التي يتعرض لها الدولار الأمريكي بعد توقعات بأن خفض أسعار الفائدة سيبدأ في عام 2024.

مبيعات التجزئة

ارتفعت بيانات مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة بنسبة 1.3 % في نوفمبر، بعد ان استقرت دون تغيير الشهر السابق. وأعقب إصدار البيانات رد فعل السوق الذي شهد ارتفاع زوج العملات الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي إلى 1.27 واستقراره في حدود 1.268، وهي المستويات التي شهدناها آخر مرة في أغسطس الماضي. وأشار النمو الهامشي للمبيعات، والذي يعتبر أسرع معدل نمو على أساس شهري منذ يناير، إلى مرونة المستهلك في ظل تصاعد الضغوط الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة وتأثير ذلك على الظروف الاقتصادية في المملكة المتحدة.

التضخم في المملكة المتحدة

في أحدث الأخبار الصادرة، انخفض معدل التضخم في المملكة المتحدة إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ عامين، إذ وصلت القراءة الأخيرة لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 3.9 % على أساس سنوي، أي أقل من الرقم المتوقع البالغ 4.3 %. وعلى الرغم من أن هذا التراجع يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض أسعار الطاقة، إلا أنه ساهم في تعزيز التوقعات حول الموعد الذي سيخفض فيه بنك إنجلترا أسعار الفائدة العام المقبل. واتخذ مسؤولو بنك إنجلترا موقفاً صارماً فيما يتعلق بنهجهم في مكافحة التضخم والحفاظ على ارتفاع أسعار الفائدة طالما كان ذلك ضرورياً، مع مراقبة الاتجاهات الاقتصادية في الفترة المقبلة عن كثب لتحديد الخطوات التالية.

بنك اليابان

قرر بنك اليابان الإبقاء على سياسته النقدية شديدة التيسير دون تغيير في اجتماعه الأخير للسياسة النقدية الذي عقد في ديسمبر. ويتسق هذا القرار مع توقعات السوق، بينما ينتظر المسؤولون المزيد من المؤشرات حول أوضاع الأسعار والأجور في الاقتصاد الياباني، وذلك نظراً لأن البيانات الإيجابية قد تساهم في التحول بعيدا عن التحفيز النقدي. كما قرر البنك المركزي الابقاء على سياسته التيسيرية المتعلقة بأسعار الفائدة السلبية، بعد ظهور بعض التوقعات باقتراب نهاية أسعار الفائدة الحالية في اعقاب انخفاض الدولار الأمريكي مما ساهم في تعزيز اداء الين الياباني خلال الأسابيع الماضية.

بنك الاحتياطي الأسترالي

وفقاً لأحدث محضر للسياسة النقدية الذي نشره بنك الاحتياطي الأسترالي، قرر الأعضاء إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير عند المستوى الحالي البالغ 4.35 %، بدلا من رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. ويأتي القرار بعد أن رأى المسؤولون "مؤشرات مشجعة" على التقدم في مسيرة مكافحتهم للتضخم، الذي انخفض إلى 5.4 % في الربع الثالث من العام من 7 % في بداية العام. وأشار أعضاء الاحتياطي الأسترالي أيضاً إلى أن مستويات الطلب ما تزال تتجاوز العرض، في حين أن نمو الإستهلاك ما يزال ضعيفاً، مشيرين إلى أن مخاطر التضخم قد تظل مرتفعة لفترة أطول. وواصل زوج العملات الدولار الأسترالي مقابل الدولار الامريكي، بدعم من ضعف العملة الأمريكية، اتجاهه الصعودي طوال الأسبوع، لينهي تداولات الأسبوع في حدود 0.6801.

النفط يغير مساره الهبوطي

انتعشت أسعار النفط هامشياً خلال الأسبوع بعد الاتجاه الهبوطي الذي دام على مدار شهرين متتاليين على خلفية تلاشي المخاوف المتعلقة بالتوترات الجيوسياسية التي أثرت على الاقتصاد العالمي. إذ ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط إلى 74.087 دولار مقارنة بأدنى مستوياته البالغة 68.98 دولار الأسبوع السابق، كما ارتفعت العقود الآجلة لمزيج خام برنت إلى 79.58 دولار مقابل 73.17 دولار في السابق. ويمكن ربط تلك الزيادة بإعلان وزير الثروة المعدنية والنفط والغاز في أنجولا بخروج بلاده من عضوية الأوبك لأنها لم تعد تخدم مصلحة البلاد. وجاء القرار بعد وقت قصير من عقد الأوبك وحلفائها اجتماعاً تقرر خلاله تمديد تخفيضات حصص الإنتاج حتى العام 2024.

صعود الذهب

بدأ الذهب الأسبوع الماضي يتخذ اتجاهاً تصاعدياً بعد تزايد توقعات خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة، إذ أضاف نحو 83 دولار إلى قيمته قبل أن يستقر في النطاق السعري 2,050 دولار. وفي ظل تراجع حدة التوترات الجيوسياسية، تحول تركيز أسعار الذهب بشكل أكبر نحو المسار المستقبلي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

بنك الاحتياطي الأسترالي

تباطؤ معدل التضخم في المملكة المتحدة